

وحدة تنظيم التأمين

قرار رقم (4) لسنة 2025

بشأن ترخيص الجهات الذين قاموا بتوفيق أوضاعهم طبقاً للقانون ولائحته التنفيذية وتعديلاتها

رئيس اللجنة العليا لوحدة تنظيم التأمين:

بعد الاطلاع على:

- القانون رقم (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين ولائحته التنفيذية وتعديلاتها،

- والقرار رقم (14) لسنة 2022 بشأن طلبات إصدار تراخيص مزاوله أنشطة التأمين والمهن التأمينية،

- وبناءً على قرار اللجنة العليا لوحدة تنظيم التأمين باجتماعها رقم (2) لسنة 2025 والمنعقد بتاريخ 2025/2/17.

قرر ما يلي:

مادة أولى

يُرخص للجهات الذين قاموا بتوفيق أوضاعهم الوارد بيانهم في هذه المادة بمزاولة الأنشطة التالية:

م	اسم المرخص له	تصنيف الجهة	الأنشطة المرخص لها بمزاومتها
1	راوناك جها (موظف شركة تازر للتأمين التكافلي)	فرد	مهن تأمينية - نشاط حجير أكتوبري

وتكون مدة ترخيص مزاوله النشاط (ثلاث سنوات)، تبدأ من تاريخ صدور هذا القرار، وتلتزم الجهات المذكورة باستيفاء الرسوم المقررة نظير منحها ترخيص المزاولة، أو عند تجديده لأي فترة أخرى طبقاً للقانون رقم (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين ولائحته التنفيذية وتعديلاتها والقرارات والتعاميم الصادرة عن الوحدة في هذا الشأن. مادة ثانية

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

رئيس اللجنة العليا

محمد سليمان العتيبي

صدر بتاريخ 18 فبراير 2025 م

قرار رقم (5) لسنة 2025

بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون

رقم (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين

رئيس اللجنة العليا لوحدة تنظيم التأمين

بعد الاطلاع على:

- القانون رقم (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين ولائحته التنفيذية وتعديلاتها،

- والقرار رقم (1) لسنة 2022 بشأن تنظيم آلية استقبال الشكاوى والبت في مواضعها وتعديلاته،

- والقرار الإداري رقم (2) لسنة 2023 بشأن تشكيل مجلس التأديب،

- والقرار الإداري رقم (15) لسنة 2023 بشأن إصدار لائحة جزاءات ومخالفات وقيود مجلس التأديب.

- وبناءً على قرار اللجنة العليا لوحدة تنظيم التأمين باجتماعها رقم (2) لسنة 2025 والمنعقد بتاريخ 2025/2/17،

- وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة.

قرر ما يلي:

مادة أولى

تُعَدَّل المواد أرقام (50.51) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين وفقاً للملحق رقم (1) من هذا القرار وتظل باقي المواد سارية كما هي.

مادة ثانية

يلغى أي نص يتعارض مع التعديلات الواردة في الملحق رقم (1) من هذا القرار.

مادة ثالثة

على جميع الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه، ويُعمل به اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

رئيس اللجنة العليا

محمد سليمان العتيبي

صدر بتاريخ : 18 فبراير 2025 م